الصراع الاستراتيجى الأمريكى - الروسى فى آسيا الوسطى وبحر قزوين بعد الحرب الباردة

د. عبد الناصر سرور(*)

مقدمة:

تسعى الدراسة إلى استعراض تطور الصراع الاستراتيجى بين الولايات المتحدة وروسيا تجاه منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، وذلك منذ نهاية الحرب الباردة. كما تتضمن الدراسة معالجة تحليلية لطبيعة الاستراتيجية الأمريكية الساعية لتحقيق أهدافها المختلفة، وآليات تنفيذ ذلك، ثم رصد الدور الروسى فى المنطقة، وكيفية مواجهته للنفوذ الأمريكى المتعاظم فى هذه المنطقة التى أضحت من أكثر مناطق العالم حيوية وأهمية.

وتستند الدراسة على عدة فرضيات، هى:

- أن الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا فى حالة من التصاعد طالما أن الأهمية الاقتصادية والجيواستراتيجية فى تعاظم مستمر.

- بالرغم من ازدياد النفوذ الأمريكى فى المنطقة، ونجاح روسيا فى تحقيق قدر من أهدافها، فإن هناك العديد من المعيقات ما زالت تواجه طرفى الصراع.

- سيأخذ الصراع بين الطرفين - مستقبلاً - نمطًا اقتصاديًا سياسيًا وليس عسكريًا.

وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائى التحليلى، كونه يساعد فى

(*) أستاذ العلاقات الدولية المشارك - كلية الآداب - جامعة الأقصى - غزة - فلسطين.

إظهار جوانب القوة والضعف فى استراتيجية كل من طرفى الصراع، ويسهم فى رصد وتحليل أنماط السلوك للطرفين، وبالتالى التنبؤ بالاتجاهات المحتملة لهذا السلوك فى المستقبل. وسوف تستند الدراسة على نظرية الصراع، كإحدى النظريات المهمة فى تحليل سلوك الدول الكبرى.

هذا وسوف يتم تناول الدراسة فى النقاط التالية:

- الإطار النظرى لظاهرة الصراع الاستراتيجى.
- الأهمية الاستراتيجية لمنطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين.
- عوامل تطور الصراع الاستراتيجى الأمريكى - الروسى.
- الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين.
- الاستراتيجية الروسية.
- تداعيات الصراع على دول المنطقة.

أولاً - الإطار النظرى لظاهرة الصراع الاستراتيجى:

تعتبر ظاهرة الصراع الاستراتيجى بين القوى الكبرى فى العالم من الظواهر المؤثرة على الأمن والسلام الدوليين، وهى تهدد استقرار بقية الدول واستقلالها. وهذه الظاهرة كثيرة التغير والتطور بشكل دائم، ويعود ذلك إلى العوامل المتعددة التى تؤثر فى طبيعة الصراع، والكيفية التى يدور حولها، والأهداف التى تسعى أطرافه للوصول إليها.

فالقوى العظمى تتطلع دائمًا إلى القيام بدور مميز فى إدارة الشئون الدولية، وتعمل من خلال ذلك على تحقيق مصالحها الحيوية وأهداف استراتيجيتها العليا. والصراع الاستراتيجى فى جوهره، يقوم بسبب التعارض بين المصالح والأهداف، وتنافس هذه الدول على بسط سيطرتها ونفوذها بكل الوسائل المتاحة[1].

ومن المعروف أن الصراع بين القوى العظمى، أدى فى الماضى إلى قيام الحربين العالميتين: الأولى والثانية، وهو لا يزال يؤدى إلى نشوب الحروب الإقليمية فى العديد من المناطق الحساسة فى العالم. وعلى سبيل المثال لا الحصر، حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، والحروب العربية الإسرائيلية.

وتطورت نظريات الصراع الاستراتيجى ووسائله فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وفى ظل نظام التوازن الدولى ثنائى القطبية[٣]، وتحت تأثير التقدم الهائل فى صناعة الأسلحة النووية والصواريخ، وظهور قوة دولية عظمى جديدة وهى الصين. فبعد أن كان الصراع يدور بطريقة مباشرة بين القوى الكبرى، أصبح فى ظل ميزان الرعب النووى يجرى بطرق متنوعة وغير مباشرة[٣].

وفى هذا الصدد يقول مورجنثاو: ليست السياسة الدولية كغيرها من السياسات إلا صراعًا على القوة، فالقوة هى هدفها الأنى والفورى[٤]. وتختلف السياسات التى تنتهجها الدول للوصول إلى غاياتها، كما تتعدد الوسائل التى تستخدمها. ويفصل ذلك مورجنثاو قائلاً: "هناك ثلاث سياسات دولية نموذجية هى[٥]:

- الدولة التى تتجه سياستها الخارجية إلى الاحتفاظ بالنفوذ دون أية رغبة فى إعادة توزيعه لمصلحتها، وبالتالى تسير على سياسة الحفاظ على الموضع الراهن.

- الدولة التى تهدف سياستها الخارجية إلى اكتساب المزيد من النفوذ عن طريق إحداث تبدل فى علاقاتها، أى التى تنشد سياستها الخارجية تبدلا لمصلحتها فى أوضاع القوة والسلطان، فتنتهج سياسة استعمارية.

- الدولة التى تنشد سياستها الخارجية استعراض ما تملكه من قوة وسلطان، إما بقصد الاحتفاظ به أو زيادته، فتسير على سياسة إظهار المهابة".

والتطبيق الفعلى لهذه النماذج الثلاثة كان قائمًا على المسرح الدولى ولا يزال، ومن الأمثلة على ذلك: الوطن العربى، أفريقيا، أمريكا الوسطى، جنوب شرق آسيا، جنوب غرب آسيا، الخليج العربى، وحاليًا أفغانستان والعراق وآسيا الوسطى وبحر قزوين.

منذ أوائل العصر الحديث كانت وما زالت منطقة الشرق الأوسط بمدلولها الواسع الذى يشمل: تركيا وإيران وباكستان وأفغانستان، ومحورها الاستراتيجى الوطن العربى - مسرحًا لتيارات الصراع الاستراتيجى بين القوى العظمى. حيث سعت هذه الدول منفردة تارةً ومتجمعة تارةً أخرى للسيطرة على هذه المنطقة واحتوائها، واستغلال ثرواتها وتسخير مقدراتها ذات التأثير الفعال فى الشئون الدولية لخدمة أهدافها القريبة والبعيدة، المباشرة وغير المباشرة. هذا بالإضافة إلى أن هذه الدول الأجنبية على اختلاف سياساتها ومصالحها تعارضت فيما بينها على العمل لتمزيق وحدة الأمة فى مختلف أقطارها، ومنع تحقيق تكاملها السياسى والاقتصادى.

يتضح أن الحقيقة الجوهرية التى تحكم العلاقات الدولية سواء فى السلم أم الحرب هى الصراع الدائم بين الدول الكبرى من أجل الوصول إلى الوضع الأفضل فى سبيل تحقيق أهدافها القومية. لذا تستند كل دولة لبلوغ غاياتها إلى تخطيط استراتيجية متكاملة، تعتمد على دراسة أوضاعها فى ضوء إمكاناتها المادية والمعنوية أولا، ثم دراسة الأوضاع المختلفة فى الدول المواجهة لها فى الصراع[٦].

كما أن أى استراتيجية قومية تقوم على وضع خطة لتنظيم العلاقة بين الأهداف ووسائل تحقيقها، وتسعى كل دولة إلى استطلاع استراتيجيات الدول الأخرى[٧].

وفى هذه الدراسة سنتناول بالبحث والتحليل نموذجًا من نماذج صراع القوى الكبرى حول منطقة استراتيجية هامة، وهى: منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين.

وهنا تطرح الدراسة تساؤلاً رئيسًا: ما الوضع الجيو-استراتيجى لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين؟ وكيف تطورت استراتيجية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه هذه المنطقة؟ وما تداعيات تقاطع الاستراتيجية على دول المنطقة ومستقبلها؟

قبل الإجابة عن التساؤل الرئيس وتفرعاته لا بد من استعراض مختصر وتأصيل نظرى للمقومات التى ترتكز عليها الأهمية الجيواستراتيجية لأية منطقة هامة، فلكل منطقة إقليمية، كما لكل دولة فى العالم عناصر أساسية يتكون منها وضعها الجيواستراتيجى الذى يمثل ثقلها المؤثر فى السياسة الدولية، ومن ثم الاستراتيجيات العليا للدول العظمى[٨]. ويشتمل الوضع الجيو استراتيجى على عدة مقومات رئيسة، هى:

١- الموقع الجغرافى للدولة: من حيث الامتداد والأرض والحجم، وكونه مطلاً على البحار أو المحيطات أو هو موقع داخلى، ثم علاقاته الارتباطية بالمنطقة الإقليمية، ومدى تكامله معها ومع دولها. ومن الأمثلة التى تبرز مدى تأثير وتأثر الفكر الجيوبولتيكى على السياسة الدولية، نظرية "ماهان" والقوة البحرية، و"ماكندر" ومركز الأرض، وسبيكمان وكارل هوسهوفر[٩]. ولقد أعطى المحللون الاستراتيجيون أهمية كبيرة لحدود الدولة ومساحتها، وقالوا: "إنه كلما كانت للدولة حدود طبيعية، ساعد ذلك فى مزيد من الحماية للدولة، وفى الدفاع العسكرى أثناء المواجهات"[١٠].

٢- السكان: وهم يمثلون العنصر البشرى المتحرك والمتطور كمًا وكيفًا، والمعبر عن شخصية الدولة وكيانها المتميز عن غيرها، وهو ما يطلق عليه بالطابع القومى للشعب، ولهذا العنصر تأثير واضح على العلاقات الإقليمية والدولية معًا.

ويستند العامل الديموغرافى بشكل رئيس إلى تركيبة السكان داخل الدولة، ومدى تماسكهم الاجتماعى وانصهارهم الوطنى، لذا فالدول التى تعانى

من مشكلات عرقية وإثنية ودينية، تكون أكثر عرضة للاستقطاب الدولى[١١]. (وهذه الدراسة نموذج لذلك).

٣- تضاريس الدولة ومناخها: وهى تؤثر على الأنشطة الإنسانية وعلاقتها بالدول المجاورة وبقية دول العالم، ويؤثر على استراتيجياتها العسكرية فى حالتى الدفاع والهجوم معًا، ويؤثر على إمكانات التنمية والتحديث.

٤- الموارد الاقتصادية: وهى تشكل المصدر الأساسى لقوة الدولة المادية وعلى قدرتها فى تعبئة هذه الموارد لخدمة سياستها الخارجية. كما يؤثر كم الثروات ونوعها والموارد الطبيعية التى تحظى الدولة بتوافرها فى إقليمها بالإيجاب والسلب على سياستها الدولية. كما يوفر لها قوة إضافية تسهم فى تدعيم موقفها الدولى، وتساعدها على بلوغ مراميها خارج حدودها الإقليمية. فالظاهرة الاستعمارية كانت فى إحدى صورها مظهرًا من مظاهر التفوق الاقتصادى لقوة معينة على حساب قوة أخرى[١٢].

٥- الإمكانات التقنية: إن مدى قدرة الدولة التقنية والصناعية يؤثر إيجابيًا أو سلبيًا، على مدى قوتها على الساحة الدولية، ويؤثر العامل التقنى على كل الأشكال السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية فى لعبة العلاقات الدولية. فالدول المتقدمة تقنيًا وصناعيًا، تكون أقدر على تحقيق الاكتفاء الذاتى، ويساعدها على بلوغ أهدافها خارج حدودها الإقليمية، والعكس صحيح. بينما تعانى الدول المتخلفة من عدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتى فى مجالات كثيرة، لذلك يمثل ضعفًا لها، ويُقيد حركتها على الساحة الدولية، ويُحجم مساعيها الخارجية[١٣].

٦- النظام السياسى والعقيدة التى يقوم عليها: وهو يمثل كيان الدولة فى المجال الخارجى، ويخطط وينفذ السياسات التى تتبعها فى الداخل والخارج التى تسعى من ورائها إلى تحقيق أهدافها. ويستند النظام السياسى إلى مدى ولاء

الشعب له ؛ لأن الولاء يعنى استقرار النظام، مما ينعكس إيجابيًا على طبيعة القرارات التى تتخذ، وهنا تكون أكثر عقلانية، وليست مضطربة[١٤].

ضمن تفاعل هذه المعوقات بعضها مع البعض الآخر، وتأثيرها فى مبادئ وأهداف السياسة الخارجية، يتكون ما اصطلح علماء "الجيوبولتيك" على تسميته بالوضع الجيو-استراتيجى، أى بإيجاز تفاعل العناصر المادية والمعنوية والسياسية فى تشكيل دور الدولة فى المحيطين الإقليمى والدولى. وإذا طبقنا هذه العناصر على دول منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، تبين لنا الأهمية القصوى لهذه المنطقة حاليًا ومستقبلاً.

ثانيًا - الأهمية الاستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين:

تعتبر آسيا الوسطى من المناطق الاستراتيجية التى تدخل ضمن النطاق الجيوسياسى والاستراتيجى لمنطقة الأوراسيا، وتتمتع آسيا الوسطى وبحر قزوين بأهمية جيواستراتيجية خاصة، بالنظر لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتى أوروبا وآسيا. كما تعد هذه المنطقة بمثابة الجسر الذى يربط الشمال بالجنوب، والشرق بالغرب، حيث كانت ولا تزال تمثل أهم طرق الترانزيت فى العالم. وتمثل مجموعة دول آسيا الوسطى الخمس (طاجيكستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، تركمنستان، كازخستان) كتلة إقليمية متجاورة. أما أذربيجان، فإنها تدخل ضمن إطار مجموعة بحر قزوين الثلاث مع جورجيا وأرمينيا.

وتتمتع دول هذه المنطقة بثروات نفطية ضخمة تجذب إليها أنظار القوى الإقليمية والدول الكبرى، وتحديدًا بعد اكتشاف ثروات النفط والغاز الطبيعى فى بحر قزوين والتى تتراوح ما بين ١٥ - ٤٠ مليار برميل من النفط، وهو يمثل ١,٥ - ٤٪ من الاحتياطات العالمية النفطية، بالإضافة إلى احتياطات الغاز الطبيعى التى تصل إلى ٩,٢ تريليون متر مكعب أى حوالى ٧٪ من الاحتياطات العالمية لإنتاج الغاز[١٥].

أما بالنسبة للاحتياطات، فبناءً على الإحصائيات الروسية الصادرة عام ١٩٩٨، فإن احتياطات تركمنستان من النفط بلغت حوالى ٦,٥ تريليون طن، بالإضافة إلى ٥,٥ تريليون متر مكعب من الغاز، وهى بذلك تكون رابع دولة فى العالم من حيث الاحتياطات المكتشفة. بينما كازخستان فلديها احتياطى بترولى قدره ٦ تريليون طن من النفط، ٢ تريليون متر مكعب من الغاز، فى حين تبلغ احتياطات أذربيجان ما بين ٣,٥ - ٥ تريليون طن من النفط، ٦٠٠ مليون متر مكعب من الغاز[٢٦].

ولقد تضاعفت الأهمية الاستراتيجية لهذه الدول نظرًا لقربها من مواقع ساخنة من آسيا، تتصارع فيها القوى الدولية والإقليمية العظمى. أبرزها: أفغانستان وإيران، إلى جانب اقترابها من منطقة الخليج، والعراق، بالإضافة للتنافس التقليدى بين كل من روسيا والولايات المتحدة لبسط هيمنتهما على المنطقة. وساعد على دخول هذه المنطقة فى دائرة الاستقطاب الدولى ما تعانيه من تهديدات وتحديات أمنية تتمثل فى ضعف قدراتها الدفاعية والاقتصادية بعد استقلالها عن الاتحاد السوفيتى، بالإضافة إلى مشاكل اللاجئين وتجارة المخدرات، وتعاظم نفوذ الحركات الإسلامية (المتهمة أو المقرونة بالإرهاب) ومشكلات البيئة ... إلخ.

ثالثًا - عوامل تطور الصراع الاستراتيجى الأمريكى - الروسى:

اتضح لنا منذ البداية، أن ظاهرة الصراع تمثل جوهر السياسة الدولية، وينشأ الصراع بين الدول الكبرى نتيجة للتنافس على بسط السيطرة والنفوذ فى المناطق التى تؤثر على استراتيجية كل منها فى مواجهة الأخرى، كما يشتد الصراع أو تخف حدته من منطقة إلى أخرى تبعًا لأهمية المنطقة التى يدور حولها هذا الصراع. ولقد أصبحت آسيا الوسطى مسرحًا للتنافس، بل أضحت مرشحة للصراع الدولى بين القوى الكبرى بشكل عام، والولايات المتحدة وروسيا على وجه التحديد، ناهيك عن إمكانية حدوث صراعات بين دول

المنطقة نفسها، من أجل السيطرة على الثروات واستغلال المنطقة ذات الطابع الجغرافى والاستراتيجى الهام.

إجمالاً طرأت منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين - وتحديدًا منذ انتهاء الحرب الباردة - عدة تطورات فى النطاق الاستراتيجى لمنطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين، وهذه التطورات تركت آثارها على استراتيجية الولايات المتحدة وروسيا تجاه المنطقة، ومن أبرز هذه التطورات ما يلى:

- انهيار الاتحاد السوفيتى:

أفرز انهيار الاتحاد السوفيتى واستقلال جمهورياته السابقة، تحديات كبيرة أمام دول العالم، ووضع هذه الدول فى مستقبل غامض، وكان بمثابة تدشين لمرحلة جديدة من الصراع بين القوى الدولية. وأصبحت دول آسيا الوسطى ساحة مهمة لصراع هذه القوى. فآسيا الوسطى على مدى الحرب الباردة كانت منحصرة فى بيئة عسكرية مغلقة، وكانت شعوبها تعيش فى مناخ سياسى مغلق نظرًا لطبيعة أنظمة الحكم السائدة. وقد ألقت القوى الغربية بما يمكن تسميته بطوق النجاة للجمهوريات السوفييتية السابقة، من خلال تقديم المساعدات لها مقابل الالتزام بانتهاج النظام الليبرالى الغربى، سواء فى بعده السياسى أم الاقتصادى. وتسابقت هذه الدول نحو تدعيم هذه العلاقات بالدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة. لذا فإن تطورات ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتى، وانهيار النظام ثنائى القطبية، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القيام بمهام أوسع على الساحة الدولية، لدرجة جعلتها تقوم بدور الشرطى الدولى، وبالتالى كثفت وجودها فى آسيا الوسطى ومنطقة بحر قزوين لما تمتلكه من ثروات هائلة من النفط والغاز الطبيعى والمعادن، ولما تمتاز به من كونها منطقة ترانزيت نحو أوروبا أيضًا.

- التقارب الروسى - الإيرانى:

نظرًا لوقوع إيران وسط أكبر أماكن تمركز الطاقة، وهى منطقة الخليج الغنية بالنفط ومنطقة بحر قزوين، فقد أكسبها ذلك أهمية استراتيجية كبيرة، وجعلها همزة وصل بين هاتين المنطقتين. ولما تمتلك إيران حوالى ١٣٠ مليار برميل من احتياطى النفط الخام، وحوالى ٢٦ تريليون متر مكعب من احتياطى الغاز الطبيعى[١٧]، احتلت إيران المرتبة الثانية عالميًا من حيث الاحتياطات، هذا إلى جانب موقعها الجغرافى والاستراتيجى المميز، الذى جعلها دومًا بؤرة الاهتمام العالمى، وأيضًا قربها من دول آسيا الوسطى المطلة على بحر قزوين.

كما يشكل ملف التعاون النووى الروسى مع إيران خلافًا مزمنًا فى العلاقات الأمريكية الروسية، وخصوصًا بعد إعلان الرئيس الروسى (فلاديمير بوتين) بمناسبة استقبال سكرتير المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى (حسن روحانى) بموسكو فى ١٨ فبراير ٢٠٠٥م أن بلاده ستواصل تعاونها مع طهران فى كافة المجالات، بما فى ذلك المجال النووى[١٨].

وجاء هذا التعاون والتقارب ثمرة لجهود الطرفين، ولكن ما الدوافع الروسية[١٩]؟

١- تسعى روسيا إلى إنهاء حالة العزلة التى سعت الولايات المتحدة إلى فرضها عليها، فمن خلال إيران تستطيع موسكو خلق قدم لها، وتؤكد وجودها فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وهى المناطق التى تتمتع إيران بتأثير ثقافى وحضارى مباشر عليها.

٢- التقارب الروسى - الإيرانى فى المجال العسكرى والاستراتيجى سوف يساعد على تسوية الخلاف بين مجموعة دول بحر قزوين بشأن توقيع اتفاقية استغلال ثروات هذا البحر من النفط والغاز بين تلك الدول المتشاطئة له، ومحاولته إبعاد الدور الأمريكى الذى يعيق هذا الاتفاق.

٣- استعادة روسيا لمكانتها الدولية عبر البحث عن حلفاء، وتكوين جبهة للتصدى للهيمنة الأمريكية المتغلغلة فى وسط آسيا وقزوين والقوقاز.

٤- مواجهة روسيا وإيران لتوسيع حلف الأطلسى شرقا ليضم آسيا الوسطى والقوقاز.

٥- الحد من التأثير التركى - المدعوم أمريكيا - فى جمهوريات آسيا الوسطى[٢٠].

- تعاظم النفوذ العسكرى الصينى:

قامت الصين بنشر ٧٥٢ صاروخا باليستيا قبالة سواحل جزيرة تايوان، بما يضمن تفوقها العسكرى فى حال نشوب صراع عسكرى محتمل فى منطقة المضيق، كما قامت الصين بإنتاج الجيل الجديد من الغواصات المزودة بالرؤوس النووية، مما يجعلها تمتلك قوة الهجوم المعاكس فى الحرب النووية، وتتجاوز أهداف القوة العسكرية الصينية نطاق منع استقلال تايوان إلى حماية المواقع المنتجة للبترول ومعابر نقله برا وبحرا.

وقد اعتبر الجانب الأمريكى هذه التطورات آسيايا كافية لنشوب صراع عسكرى بين بكين وواشنطن، الأمر الذى يتعين أخذه بعين الاعتبار وإعداد الخطط الكافية لمواجهته، والمعروف أن دونالد رامسفيلد وزير الدفاع الأمريكى السابق لم يتوقف عن التحذير من تنامى القوة العسكرية الصينية إلى حد تأكيده أن الجيش الصينى لم يعد مجرد قوة عسكرية متفوقة على صعيد العالم النامى، بل أصبح على الصعيد العالمى[٢١].

- أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١:

بعد أحداث الحادى عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ اتجه الفكر الاستراتيجى الأمريكى إلى إعادة التفكير فى طريقة نشر وتمركز القوات الأمريكية فى العالم، وبما يتلاءم مع طبيعة التهديدات التى أفرزتها هذه الأحداث، ومثلت

الحرب على أفغانستان والعراق، وتزايد التواجد العسكرى الأمريكى فى منطقة آسيا الوسطى نماذج على هذه الاستراتيجية الجديدة. حيث شرعت وزارة الدفاع الأمريكية فى تنفيذ عملية واسعة النطاق لإعادة نشر قواتها فى العديد من مناطق العالم. وتشير الدلائل إلى أن منطقة آسيا الوسطى ستشمل مناطق لإعادة انتشار وتمركز القوات الأمريكية فى السنوات المقبلة[٢٢]، بل أوضحت مجلة أتلانتك أن أحد أهداف الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ واحتلاله عسكريًا هو إعادة توزيع القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة فى الخليج والمنطقة العربية وآسيا الوسطى[٢٣].

- القواعد الأمريكية الدائمة فى أفغانستان:

شرعت الولايات المتحدة منذ عام ٢٠٠٤ فى إنشاء قواعد عسكرية فى الولايات الأفغانية التالية: كابل، هرات، بلخ، بكتيكا، خوست، قندهار، بهدف تأمين أنابيب نقل الغاز والنفط فى منطقة آسيا الوسطى من قبل تجمع لشركات النفط الكبيرة الذى تقوده شركة يونوكال الأمريكية[٢٤].

- التقارب الأمريكى - الأذربيجانى:

ارتبطت أذربيجان بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة، وهذا بدوره أدى إلى تطور العلاقات التركية من جهة والإسرائيلية من جهة أخرى اللتين تعتمد عليهما الولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط لتقويض أى تحالف محتمل بين إيران وروسيا، كما تعتمد الولايات المتحدة على حكومة أذربيجان فى إمداد كل من تركيا وإسرائيل بالنفط والغاز، وإكمال مشروع الطاقة الشهير باكو - جيهان[٢٥].

- التعاون الصينى - الروسى فى إطار منظمة شنغهاى:

شهدت العلاقات الصينية - الروسية تطورًا ملموسًا فى السنوات القليلة الماضية نظرًا لتقارب المصالح بين الدولتين، خاصة فى منطقة آسيا الوسطى فهذه المنطقة تعتبر جزءًا من المجال الحيوى لروسيا، وتتفق الدولتان على وجوب

التصدى للنفوذ المتصاعد للولايات المتحدة فى هذه المنطقة لاستثماراتهما الكبيرة، خاصة فى الدول الغنية بالبترول مثل: كازاخستان، بالإضافة إلى وجودها العسكرى، وقد أدّى التعاون الروسى - الصينى فى هذا المجال إلى الاهتمام بتفعيل منظمة شنغهاى للتعاون الإقليمى التى تضم - بالإضافة إلى روسيا والصين - كلا من: كازاخستان وأوزبكستان وقيرغيزستان وطاجيكستان. ولا ينفصل التعاون بين قطبى المنظمة (الصين وروسيا) عن الصراع العالمى لتأمين الطاقة، فروسيا من أكبر مُصدرى الطاقة فى العالم، وهى تسعى لتعزيز مكانتها الدولية عن طريق التحكم فى إنتاج وتجارة ونقل منتجاتها من النفط والغاز.

لذلك، تسعى الولايات المتحدة، عبر علاقاتها مع دول وسط آسيا إلى إنشاء خطوط جديدة لا تمر عبر الأراضى الروسية، وذلك لتقويض نفوذ روسيا العالمى فى هذا المجال.

هذه العوامل مجتمعة وغيرها من العوامل، تفاعلت فيما بينها فى السنوات القليلة الماضية لتدفع إلى تصاعد حدة التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا فى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين. وسوف يتضح من خلال استعراض وتحليل استراتيجية كل من الولايات المتحدة وروسيا، أن هذه المنطقة من المحتمل أن تكون من المناطق الساخنة مستقبلا.

رابعًا - الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين:

تأثرت سياسة الولايات المتحدة عمومًا بالتطورات التى سبق ذكرها. وبدأت بالفعل تعيد رسم استراتيجيتها فى هذه المنطقة على ضوء ذلك. فأعادت ترتيب مواقفها السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية، وشرعت فى وضع الخطط المستقبلية، وإعادة انتشار نفوذها وتمركز قواعدها وغزو شركاتها العملاقة بهدف الحفاظ على مصالحها.

ويمكننا أن نحدد الملامح والأبعاد الرئيسة للاستراتيجية الأمريكية فى هذه المنطقة، وهى تعكس مجموعة من الأهداف والمصالح، ويعتمد فى تحقيقها على مجموعة من الأدوات والوسائل، وهى مترابطة مع بعضها البعض بحيث يصعب أن تقوم الاستراتيجية الشاملة دون أى منها. ولكن ارتأت الدراسة ضرورة استعراض أسس الاستراتيجية الأمريكية (الكونية) بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ التى بنيت على أسس ومنظومة ثابتة، هى[٢٣]:

١- المحورية الأمريكية: بمعنى أن مصلحة أمريكا أولا وأخيرًا فوق كل اعتبار، سواء فى انسجام أم فى تناقض مع مصالح حلفائها، وإن اقتضى الأمر التضحية بالحليف أو الخروج عن الإجماع الدولى، كما حصل دائمًا مع المسألة الفلسطينية، أو العدوان على العراق عام ٢٠٠٣.

٢- الهيمنة المطلقة: وذلك بغرض السيطرة الأمريكية على أى نقطة استراتيجية فى العالم، وفى أى وقت تريده وتحت أى ظرف تعتبره مناسبًا. وهو ما يفسر إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على إنشاء قواعد عسكرية ثابتة أو متنقلة، ونشر أساطيلها فى البحار والمحيطات، واستغلالها لكل الفرص المتاحة من أجل زرع فرق وكتائب عسكرية للتدخل السريع، كما هى الحال فى الخليج أو فى كوسوفو أو فى أفغانستان أو آسيا الوسطى.

٣- ضمان استراتيجية الهيمنة: باستخدام كل الوسائل العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والقانونية والأمنية والمخابراتية حتى الابتزاز السياسى، وخصوصًا فى ظل غياب منافس ممثلا فى دول أو حلف قادر على منازعة الإمبراطورية الأمريكية الجديدة. فصار على أمريكا كدولة عظمى أن تنظر إلى العالم كمجال حيوى لاستراتيجيتها، وبالتالى صار لزامًا عليها وضع اليد على كل منطقة محورية من أوروبا إلى أفريقيا، ومن الخليج العربى إلى آسيا الوسطى.

٤- الحق مع القوة: وهو ما يفسر الهاجس المستمر بأن هناك عدوًا ما وخطرًا محدقًا يستهدف ويتربص بهذه الأمة (المثال أو المتميزة)، وإذا لم يتوفر

هذا العدو وجب اختلاقه، من خطر أحمر شيوعى إلى خطر أخضر إسلامى، فدول مارقة، أو دول تعيش توترًا، إلى الإرهاب. فالعدو الذى يسعى لخلقه الأمريكيون يجب أن يكون ضبابيًا هلاميًا.

عمومًا، منذ انتهاء الحرب الباردة حدث تغيير شامل، فى شكل النظام العالمى وموازين القوى الدولية، فبرز الدور المتميز للولايات المتحدة، إلا أنه تبلور بشكله الكامل بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر، فعدلت الولايات المتحدة من استراتيجياتها العسكرية لتتواءم والدور العالمى لها فى مناطق العالم المختلفة. ولمّا تعد منطقة أسيا الوسطى وبحر قزوين - حسب الرؤية الاستراتيجية الأمريكية - نقطة ضعف رئيسة لها، حرصت على مواجهة أى إجراءات غير موائمة فى المنطقة، قد تسبب انتقال ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة[٢٠].

البُعد الاقتصادى للاستراتيجية الأمريكية:

سعت الولايات المتحدة إلى ترسيخ الاحتكارات النفطية، فقامت بتوقيع اتفاقيات بترولية وقعتها أشهر شركاتها، مثل: شركة شيفرون، وشركة إكسون موبيل مع شركة النفط الحكومية الأذربيجانية بقيمة ثمانية مليارات دولار[٢١]. إلى جانب حقوق استثنائية للشركات الأمريكية تضم إجراءات حول استغلال بعض الحقول فى جنوب بحر قزوين. وقد أحدثت هذه العقود ردود فعل غاضبة من جانب روسيا، مما حدا بها إلى إلغاء اتفاقية روسية - أذربيجانية لاستثمار حقول (كيابار) على بحر قزوين.

ووضعت واشنطن أربعة خيارات استراتيجية لتطورات الصراع فى المستقبل المنظور حول الموارد النفطية فى بحر قزوين، وهى:

الخيار الأول: أيدته شركات النفط الأمريكية العملاقة بهدف السيطرة على موارد بحر قزوين من خلال ضخها إلى الأسواق العالمية عبر الأراضى

الإيرانية إلى المحيط الهندى، مرورًا بخليج عمان، أو البحر المتوسط عبر تركيا، إلا أن هذا الخيار بات مرفوضًا وفقًا للقانون الأمريكى الذى يفرض حظرًا يتضمن عدم زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية فى قطاع الطاقة الإيرانى عن ٤٠ مليون دولار سنويًا[٣٠].

الخيار الثانى: يستهدف ربط تركمنستان وكازاخستان بالمحيط الهندى عبر باكستان وأفغانستان، إلا أن هناك جملة من الأسباب التى تعوق إنشاء هذا الخط بات فى مقدمتها أوضاع أفغانستان التى أنهكتها الحرب وانهيار بنيتها التحتية، أما باكستان فهى ذات مصالح متعددة مع قوى إقليمية أخرى، ويؤثر عليها عدد من المصالح السياسية المختلفة.

الخيار الثالث: يؤيد استخدام الأراضى الروسية لنقل أنابيب عبر كازاخستان وآسيا الوسطى إلى الأسواق العالمية، ولكن هذا الخيار قد يوفر لروسيا ورقة ضغط وابتزاز جيواستراتيجية.

الخيار الرابع: إنشاء خط أنابيب فى قاع بحر قزوين انطلاقًا من كازاخستان وتركمنستان ليرتبط بأذربيجان وينتهى على شواطئ البحر الأسود فى جورجيا، وإنشاء فرع منه عبر أرمينيا وأذربيجان حتى تركيا على البحر المتوسط. ويهدف هذا الخيار إلى منع اشتراك إيران فى أى مشروع نفطى، بالإضافة إلى تقويض الدور الروسى المتزايد اقتصاديًا وسياسيًا فى المنطقة، وهو ما يعكس ازدياد معدلات اهتمام السياسة الخارجية الأمريكية بمنطقة قزوين والقوقاز فى الآونة الأخيرة.

وتسعى واشنطن بعد نجاحها فى توقيع اتفاق خط أنابيب بترول بحر قزوين فى ١٨ نوفمبر ١٩٩٩ إلى تطبيق استراتيجية للطاقة والبترول والغاز تقوم على عدة أبعاد هى[٣١]:

- عدم الاعتماد على بترول الخليج العربى بصفة دائمة.

- العمل على ضمان تعدد مصادر الطاقة (فاحتياط نفط بحر قزوين يقدر ٢٠٠ مليار برميل).

- تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد.

- تعدد المسارات لتقليل المخاطر التى قد تتعرض لها أنابيب البترول.

البُعد العسكرى والأمنى:

تتمثل الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية فى آسيا الوسطى بعد إزالة حكم طالبان من أفغانستان، وتدمير نسبة كبيرة من البنية الأساسية لتنظيم القاعدة فى عدة أهداف، وهى[٣٢]:

- استمرار مواجهة الإرهاب الناجم عن التنظيمات المتطرفة فى آسيا الوسطى.

- تأمين الاستقرار السياسى والأمنى والوجود العسكرى الأمريكى الدائم فى أفغانستان.

- احتواء النفوذ الروسى - الإيرانى فى آسيا الوسطى وجعل النفوذ الأمريكى بدلا منه.

- إزالة الأسلحة والمواد النووية من بلدان آسيا الوسطى، ومحاصرة إيران من الشمال والشرق، وإيقاف تجارة المخدرات وانتقال الأسلحة عبر الحدود، وخصوصًا بعدما تردد عن إمكانية حصول جماعات مسلحة على رؤوس نووية أو مواد نووية من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابقة فى ظل حالة الفوضى التى أصابت الترسانة النووية عقب تفكك الاتحاد السوفيتى[٣٣].

لذا، سعت الولايات المتحدة إلى إقامة قواعد عسكرية، وتعزيز وجودها العسكرى فى المنطقة التى تعتبر بمثابة تلاقى ثلاث مناطق كبيرة هى: الشرق الأوسط ووسط آسيا وجنوب آسيا، وحيث يمكن استخدام القواعد الأمريكية فى أفغانستان وآسيا الوسطى كنقطة انطلاق لمواجهة قوى إقليمية عظمى منافسة

للولايات المتحدة. كما أن دخول الولايات المتحدة عسكريًا وسياسيًا إلى آسيا الوسطى يربط مسافة واسعة من الأراضى الآسيوية ذات أهمية فى الاستراتيجية الأمريكية لتأمين السيطرة على جنوب آسيا، وفتح محور نحو المحيط الهندى. فإذا ما تمكنت الولايات المتحدة من ربط آسيا الوسطى بأفغانستان وباكستان والهند، فعندئذ يمكن لها أن تفتح ممرات جوية وبرية للقوات الأمريكية نحو المحيط الهندى، وبإدخال شبكة الصواريخ الأمريكية المضادة للصواريخ، وبالتالى تكون قد نجحت فى أن تحيّد بدرجة كبيرة الهجمات القادمة ضدها من روسيا.

وتكشف التصريحات غير الرسمية الصادرة عن مسئولى البنتاجون بشأن معايير نشر القوات على أنها تستند إلى محددات واضحة، أهمها[٣٤]:

- مستوى المشاعر المعادية للولايات المتحدة فى الدول المستضيفة للقواعد الأمريكية.

- مدى سماح الدولة المستضيفة بحرية حركة القوات البرية والجوية فى استخدامها لأراضيها.

- حجم الاستثمارات المالية والعسكرية التى يمكن إنفاقها فى كل موقع.

- الأهمية الاستراتيجية للدولة المضيفة.

إجمالاً نجحت الولايات المتحدة فى إقامة ١٢ قاعدة عسكرية فى تسع دول فى آسيا الوسطى والقوقاز بما فيها أفغانستان[٣٥]. ومن الواضح أن الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى وبحر قزوين سبق أحداث سبتمبر ٢٠٠١، سواء من خلال توقيع مذكرات تفاهم مع كل من أوزباكستان وكازاخستان بشأن نظم التدريب أم من خلال برنامج الشراكة من أجل السلام وفيلق آسيا الوسطى (سنترازيات) المكون منذ عام ١٩٩٥[٣٦]، حيث تجرى من خلاله تدريبات عسكرية مشتركة فى المنطقة على غرار التدريبات العسكرية

بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربى، أو التدريبات الأمريكية - المصرية (النجم الساطع).

وتم فى عهد الرئيس كلينتون - وتحديدًا فى النصف الثانى من التسعينيات - تقديم مساعدات عسكرية واقتصادية لأذربيجان وكازاخستان وتركمنستان، وبلغ حجم المعونات العسكرية لهذه الدول خلال الفترة ٩٨ - ٢٠٠٠ حوالى ١,٦ مليار دولار[٣٧].

كما نجحت الولايات المتحدة فى إقناع كازاخستان بالتخلى عن الأسلحة والمواد النووية التى كانت تملكها، وقامت واشنطن بنقل حوالى ٦٠٠ كيلوجرام من اليورانيوم عالى التخصيب إلى أراضيها، مقابل تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية، أبرزها: تقديم عدد من الزوارق المسلحة للقيام بدوريات بحرية نشطة فى بحر قزوين.

ثم جاءت الحرب فى أفغانستان فى نوفمبر ٢٠٠١ لتدعم الوجود العسكرى الأمريكى فى آسيا الوسطى، حيث سمحت أوزباكستان للولايات المتحدة بأن تقوم قواتها وطائراتها باستخدام القواعد الجوية والمطارات والمجال الجوى ومنشآت البنية العسكرية فى قاعدة (خان آباد) بأوزبكستان. كما شرعت إدارة بوش الابن فى إنشاء قواعد دائمة فى أفغانستان منذ عام ٢٠٠٤ فى العديد من الولايات الأفغانية: كابل وهرات وبلخ وبكتيكا وخوسات وقندهار وكونر وبكيتا وزابل[٣٨]، وذلك لحماية خط أنابيب لنقل الطاقة فى منطقة آسيا الوسطى من قبل تجمع لشركات النفط الكبيرة التى تقوده شركة يونوكال الأمريكية، وهذا التواجد العسكرى الدائم فى أفغانستان سيؤمن مصالح واشنطن الرامية إلى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى.

ودفعت الولايات المتحدة مبلغ ١٢٠ مليون دولار لقرغيزستان مقابل تأجير قاعدة (ماناس) واستخدامها فى العمليات العسكرية الأمريكية الموجهة نحو أفغانستان، وفى عام ٢٠٠٤ قدمت الولايات المتحدة ٦٥٠ مليون دولار

لبلدان آسيا الوسطى، كما وقعت واشنطن أيضا اتفاقيات تعاون عسكرى مع طاجيكستان لاستخدام قواعدها فى: توزغان وتيبنى وكولياب[٣٩].

أرادت الولايات المتحدة أن تعيق عملية بناء قوة روسيا كلاعب استراتيجى فى منطقة الأوراسيا، وعملت بكل قوة على حرمان روسيا من ثلاث ركائز هى: أوكرانيا، أوزبكستان، وأذربيجان. فأوكرانيا تطل على البحر الأسود الذى يؤدى إلى المضايق التركية، وسوف يقف النفوذ الأمريكى فى أوكرانيا حائلاً أمام النفوذ الروسى ومساعيه لنشر الأساطيل. وفى هذا الشأن تسعى أمريكا - عبر الأبواب الخلفية - لإقناع تركمنستان بقبول بناء خط ترانز - خزر المتجه للشواطئ الأذربيجانية؛ لكى تقلل من الفوائد الروسية وتقلص فرص نجاح موسكو فى السيطرة على مصدر حيوى مثل الغازات[٤٠].

أما أوزبكستان فهى دولة بالغة الأهمية فى آسيا الوسطى، والأكبر من حيث التعداد السكانى، وهى بمثابة مركز الدائرة فى آسيا الوسطى، ودولة غنية بإمكاناتها الهيدروليكية والزراعة. أما أذربيجان فهى تطل على بحر قزوين ودولة جوار لروسيا التى تطل على البحر الأسود. ومن ثم فإن الوجود الأمريكى فى أوكرانيا وأذربيجان هو فى حقيقة الأمر وجود على البحر الأسود الذى يمثل منفذ روسيا إلى البحر المتوسط.

ويقول بريجنسكى: "إن هدف الولايات المتحدة ينبغى أن يكون دائمًا الحفاظ على التعدديات الجيواستراتيجية فى منطقة الأوراسيا بكل ما تعنيه من خصوصيات ثقافية وخطوط تماس عقائدي". فالحفاظ على التعدديات الجيو سياسية يمنع نشوء تحالف كيانات معادية للولايات المتحدة، وعلى واشنطن أن تبحث عن شركاء استراتيجيين يساعدونها فى بناء أمن الأوراسى - الأطلسى على المدى البعيد (أى الاستباق لما هو قائم)[٤١].

مما تقدم، يتضح أن الاستراتيجية الأمريكية تستند فى تخطيطها إلى عدة عوامل أساسية:

- الوضع الجيو- استراتيجى لمنطقة اسيا الوسطى وبحر قزوين.

- المصالح الاقتصادية الحيوية لأمريكا وحلفائها وعلى رأسها النفط والغاز الطبيعى.

- مزاحمة النفوذ الروسى ومحاولة تفكيك التقارب الإيرانى - الروسى وتقليص النفوذ الصينى.

- حماية جمهوريات المنطقة عبر التقارب والاتفاقيات الاستراتيجية.

- تهيئة المناخ للتغلغل الإسرائيلى فى المنطقة، ونموذج ذلك التقارب الأذربيجانى - الإسرائيلى - مواجهة التيارات الأصولية المتصاعدة فى المنطقة.

معيقات الاستراتيجية الأمريكية:

على الرغم من نفاذ واشنطن داخل منطقة قزوين واسيا الوسطى، فإن هناك مجموعة من العوائق التى قد تؤخر دورها فى المنطقة، ومن أبرزها:

- استمرار الخلاف بين دول بحر قزوين حول كيفية الاستفادة من ثروات البحر، نظرًا لغياب تقسيم قانونى محدد، حيث يؤدى هذا الخلاف إلى وجود فجوة أمنية يصعب معها تأمين مسارات خطوط البترول والغاز الطبيعى القادمة من بحر قزوين إلى أسواق الغرب.

- عجز الدول عن توفير تكلفة مالية كافية لتطبيق عملية نقل البترول إلى أراضيها.

- المشكلات السياسية والعرقية التى تعانى منها دول المنطقة مثل: أزمة إقليم أبخازيا المطالب بالاستقلال عن جورجيا، وإقليم ناجورنو كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، والخلافات التركية - الكردية.

هذه العوائق تمثل قيودًا واضحة على النفوذ الأمريكى فى منطقة بحر قزوين قد تنذر باحتمالات صراع جديد قادم، لا يختلف كثيرا فى سيناريوهاته عن جملة الصراعات الإقليمية التى يكون هدفها النهائى ضمانة السيطرة

والهيمنة الأمريكية على مصادر القوة الاقتصادية العالمية، إلا أن هذا الصراع سيأخذ شكلاً اقتصاديًا أكثر منه عسكريًا، نظرًا للوزن النسبى الذى تتمتع به بعض دول بحر قزوين ودول آسيا الوسطى. ومن هنا، يمكن القول إن التنافس على بحر قزوين وآسيا الوسطى سيكون ذا ملامح اقتصادية سياسية أرجح من كونه صراعًا عسكريًا.

بعد أن تناول البحث تحليل الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة، وشرح أهدافها واتجاهاتها، سوف يتناول بالتحليل أبعاد الاستراتيجية الروسية.

خامسًا - الاستراتيجية الروسية تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين:

فى ٢٤ يناير عام ٢٠٠٠ صدرت وثيقة موقعة من الرئيس الروسى فلاديمير بوتين تتضمن مفهوم الأمن القومى فى روسيا الاتحادية، من خلال منظومة متكاملة لضمان الأمن للمجتمع والدولة ضد المخاطر الداخلية والخارجية، وقد أشارت الوثيقة إلى التهديدات والمخاطر التى تواجه الأمن القومى الروسى، ومن أبرزها[٤٦]:

- محاولات السعى لإضعاف روسيا سياسيًا واقتصاديًا وعسكريًا، ودورها فى العالم.
- إقامة قواعد عسكرية على حدود روسيا.
- نشر أسلحة الإبادة ومنصات إطلاقها.
- إضعاف التعاون بين روسيا ورابطة الكومنولث للدول المستقلة، والدور التكاملى مع هذه البلدان.
- نشوب نزاعات عسكرية فى المناطق القريبة من الحدود الروسية وحدود الرابطة.
- إثارة الإرهاب ضد روسيا وتشجيعه من الخارج لزعزعة الاستقرار فيها.

- تنشيط الأعمال التجسسية على الحدود الروسية.

- التوغل الأيديولوجي والديني والتبشيري والثقافي والإعلامي والروحي، وإفساد التقاليد الروسية.

- مطالبة أذربيجان وأرمينيا للانضمام لحلف الناتو، والتقارب المتسارع بين تركيا وإسرائيل وأذربيجان.

- احتمالات تدهور بترول سيبيريا النسبي[٤٣].

ما أهداف روسيا فى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى؟:

تتمثل أهداف روسيا فى التالى:

أولاً: ضمان وجود مناطق عازلة لحماية أمن روسيا الذى أصبح مكشوفًا إلى حدٍ بعيد، وضمان مصالحها الجيوبوليتيكية.

ثانيًا: ضمان الاستقرار فى المنطقة لتجنب التوترات العرقية، وعلى سبيل المثال، فإن عناصر "الليزجن" من داغستان أفصحت عن رغبتها فى الاتحاد مع أذربيجان.

ثالثًا: أن ترفع روسيا مدى استفادتها من الترسيبات البترولية فى أذربيجان كلما أمكن ذلك، والسعى إلى تفكيك القوة الأمريكية فى المنطقة.

رابعًا: العمل على دعم علاقاتها مع إيران.

من أجل مواجهة التحديات والتهديدات - سابقة الذكر - وترجمة الأهداف والاستراتيجية، عمدت روسيا إلى الدخول فى مختلف الأحلاف فى المنطقة لتنفيذ مراميها، فنجحت فى بعضها وأخفقت فى البعض الآخر، ومثال على ذلك، عندما استعانت أرمينيا بالقوات الروسية طواعية للمرابطة فى أراضيها عام ١٩٩٣، وهذه القوات كانت مسلحة بدبابات من طراز T.72 ومدرعات حاملة للجنود، ومدفعية، ونظم دفاع جوى، وكانت فى نظر أرمينيا ورقة ضغط

بيدها تجاه تركيا وأذربيجان اللتين تمثلان تهديدًا خارجيًا لأمن أرمينيا[٤٤].

أنشأت روسيا قيادة دفاعية مشتركة تابعة لوزارة الدفاع فى منطقة كاسبيسك فى داغستان فى ديسمبر ١٩٩٨ مكونة من الكتيبة (١٣٦) مدفعية ميكانيكية، وعدد من السفن الخاصة بأسطول بحر قزوين وتدعم هذه القوة المشتركة القاعدة البحرية الروسية فى (استرا خان)، وتنظر روسيا إلى العمل العسكرى كإحدى أوراق الضغط لحماية مصالحها الاقتصادية الحيوية فى المنطقة، ولذلك فإن تأمين داغستان والقوقاز يضمن أن جانبًا من التداول سوف ينساب لا محالة عبر الأراضى الروسية.

قامت روسيا بإنشاء قيادة حيوية للدفاع الإقليمى فى أرمينيا للدفاع عن منطقة بحر قزوين، وفى أوائل يناير ١٩٩٩ أعلنت روسيا عن عزمها على نشر صواريخ من طراز ٣٠٠ اس أرض جو فى أرمينيا، فردت أذربيجان فى فبراير ١٩٩٩ بالتقدم بطلب نشر قوات أمريكية من حلف الناتو على أراضيها[٤٥].

ومنذ أواخر عام ٢٠٠٣ قامت روسيا بتوقيع اتفاقية مع قيرغيزستان تسمح بموجبها الأخيرة للطائرات الحربية الروسية بالهبوط فى قاعدة (كنات) الجوية، وأوجدت حاميات عسكرية فى حدود مابين ٨٠٠ - ١٥٠٠ جندى فى قواعد بأرمينيا وجورجيا وكازاخستان وطاجيكستان[٤٦].

تعاظم الوجود العسكرى الروسى فى قرغيزيا حيث تم إنشاء قاعدة "كانت" الجوية، ومهمتها تعقب الحركات الإسلامية المسلحة فى البلاد، وقاعدتين عسكريتين لتوجيه الغواصات النووية، ومحطة استقبال المعلومات من الأقمار الصناعية العسكرية لتوجه الصواريخ الباليستية[٤٧].

معيقات الاستراتجية الروسية:

- فشلت موسكو وبكين - عبر منتدى شنغهاى - فى مواجهة الأطماع

الخارجية، وكذلك فشلت اتفاقية الأمن الجماعى بين دول الاتحاد السوفيتى السابق فى إيقاف التغلغل الأمريكى للمنطقة، وحينما اتضح أن الولايات المتحدة تخطط لإبقاء قواتها فى المنطقة لفترة طويلة مقبلة، طالبت بكين وموسكو فى يونيو عام ٢٠٠٥ واشنطن بسحب قواتها من كل من: قرغيزيا وأوزبكستان. وقد جاءت كلمات وزير الدفاع الأمريكى آنذاك دونالد رامسفيلد، حيث قال: "ليس هناك نية لسحب قواتنا من قرغيزيا وأوزباكستان"، واتهمت وسائل الإعلام الأمريكية روسيا بابتزاز حكومات المنطقة وإرهابها لتفكيك القواعد الأمريكية[٤٠٨].

- تعاظم التهديد المسلح نتيجة الصدام بين الحركات الإسلامية وحكومات دول آسيا الوسطى، وأهم هذه الحركات حزب النهضة، والحركة الإسلامية الأوزبكية، وحزب التحرير الإسلامى.

- استمرار الخلاف بين دول آسيا الوسطى وبحر قزوين مما ألقى بظلاله على نفوذ روسيا فى المنطقة.

- ازدياد النفوذ الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا، والتقارب التركى الإسرائيلى الأذربيجانى.

سادسًا - تداعيات الصراع على دول المنطقة:

تأسيسًا على ما تم تناوله، تبين مدى عمق التغلغل الأمريكى - الروسى فى منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين الذى أخذ أشكالاً متعددة: اقتصاديًا واستراتيجيًا وأمنيًا، كما نجم عنه تداعيات انعكست على واقع دول المنطقة، بل سيستمر تأثيرها مستقبلاً.

ففى سياق الدور الأمريكى فى الجانب الأمنى، استغلت العديد من الدول فى آسيا الوسطى أحداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والمساعى الأمريكية لمواجهة ومطاردة الأصولية الإسلامية، وبالتالى فقد تراجعت قضايا التحول

السياسى والديمقراطى وعدم إعطاء أية فرصة لبروز قوى سياسية شرعية كالأصولية الإسلامية مثلا.

ويمكن رصد ذلك عبر الأمثلة التالية:

ففى كازاخستان تم حل البرلمان عام ١٩٩٥، وطرحت مذكرة لتمديد السلطة الرئاسية حتى سنة ٢٠٠٠، واستبدل بالدستور دستورًا آخر أكثر سلطوية، وسلطة رئاسية مركزية، كما حلت أيضا المحكمة الدستورية، وتم تبنى العديد من التشريعات والقوانين الجديدة من أجل تحجيم الحريات المدنية.

وفى تركمنستان قام الرئيس نيازوف فى عام ١٩٩٧ بتبنى سياسة الإقصاء لجميع الجماعات والمنظمات الدينية.

أما فى أوزباكستان قام الرئيس إسلام كريموف فى يناير ٢٠٠٢ بإجراء استفتاء لتمديد فترة الرئاسة من خمس سنوات إلى سبع سنوات، وجاءت هذه الخطوات بعد التحالف الأوزبكى مع الولايات المتحدة، باعتباره يُمكن كريموف من إسكات الانتقادات الموجهة إليه، خاصة بعد زيادة حجم التعاون العسكرى بينهما منذ أكتوبر ٢٠٠١، وتغض الولايات المتحدة النظر عن الانتهاكات الأوزبكية لحقوق الإنسان بعد أن كانت من أكثر معارضيها[٤٩]. وفى عام ١٩٩٨ قام الرئيس كريموف بإصدار قانون ينص على منع كل الجماعات الدينية، ثم أتبعه بفرض سياسة غلق المساجد، والاقتصار على مؤسسة إسلامية واحدة لتمثيل المسلمين فى أوزبكستان، وهى مؤسسة المجلس الروحى المسلم.

وعندما حاولت الولايات المتحدة توجيه اللوم لحكومة أوزبكستان بعدما قامت بقمع أحداث "أنديجان" فى مايو٢٠٠٥ التى قتل فيها ٥٠٠ مدنى، قام الرئيس الأوزبكى كريموف بمنع الولايات المتحدة من استخدام قاعدتى كارشى - كابار الجوية الأوزبكية، وطلبت الحكومة الأوزبكية من الولايات المتحدة فى ٢٩ يوليو ٢٠٠٥ سحب قواتها العسكرية من جنوب البلاد فى غضون ١٨٠ يومًا، وذلك على أثر دعم أمريكا إجراء تحقيقات دولية فى أحداث أنديجان[٥٠].

بينما قام الرئيس الكازاخى نزار بايف بخطوات ضد النشاط الإسلامى فى أوزبكستان، وذلك بعد قمة قادة دول آسيا الوسطى تماشيًا مع ما قامت به الولايات المتحدة وبريطانيا بتشديد قوانين مناهضة الإرهاب كرد فعل على هجمات "سبتمبر".

أما فى تركمنستان، فإن أوضاعها لم تتغير عما كانت عليه فى العهد السوفيتى، حيث لا توجد حرية تعبير عن الرأى بشكل عام، وعادة ما يوصف النظام القائم بأنه أشد نظم آسيا الوسطى ديكتاتورية، وأنه نظام عبادة الفرد، فتتمحور الحياة حول الرئيس صابر مراد نيازييف، وبعد أحداث ١١ سبتمبر فرض الرئيس التركمانى قيودًا على جميع مصادر المعلومات، وقطع الإرسال التلفزيونى القادم من روسيا، وكذلك الاشتراكات مع الصحف الروسية التى تنتقد أسلوب الحكم فى تركمنستان.

أما فى قرغيزستان اتخذ الرئيس عسكر أكاييف إجراءات مماثلة ضد المعارضة، فقام بفرض قانون يقضى بمنع أشكال الاحتجاج السياسى.

عمومًا، تحالفت الولايات المتحدة مع نظم ديكتاتورية تسلطية مستغلة الحرب ضد (الإرهاب) كذريعة لفرض المزيد من القيود وملاحقة المعارضين، فقامت الولايات المتحدة بتقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية لهذه الأنظمة على أمل التواصل فى استغلال موارد بلادهم الطبيعية.

وهذه السياسة تبرز نمط التعامل الأمريكى الساعى لحماية مصالحه الاستراتيجية، وليس نشر القيم والديمقراطية، ولذلك فالتعامل الأمريكى مع حكومات دول آسيا الوسطى لا يرى فى هذه الحكومات تهديدًا لمصالحها، فى نفس الوقت الذى تنطلق فيه دول آسيا الوسطى ذاتها من رغبتها فى حماية الاستقرار، وبالتالى السعى لدعم الغرب لها باعتباره الحليف الأجدر على تقديم المساعدات والخبرات التكنولوجية.

تسعى الإدارة الأمريكية لمحاصرة إيران والضغط عليها، وتهدف إلى

تقليص حجم الفوائد الروسية ومنع سيطرتها على الغاز، فراحت تحث تركمنستان - عبر تركيا وأذربيجان - على المشاركة فى خط ترانز خزر، لكى تذهب أنابيب الغازات أو البترول من الشاطئ الشرقى لبحر قزوين إلى الشاطئ الغربى الأذربيجانى، ثم تركيا بدلاً من الذهاب لروسيا براً[٥١]، وبذلك تساهم الولايات المتحدة فى تفجير الخلافات بين دول بحر قزوين مستقبلاً، هذا من جانب، وبين دول المنطقة وروسيا من جانب آخر.

وتفاقمت أيضًا مشكلات الأمن، وعدم الاستقرار والنزاعات الانفصالية القومية، مما جعل دول منطقة آسيا الوسطى تولى اهتمامًا بقضايا الأمن والسياسة على حساب قضايا التنمية والتعاون الاقتصادى الإقليمى المشترك.

إن تعاظم المشكلات والصراعات الداخلية وتزايد الضغوط الأمريكية على دول المنطقة بهدف تقليص علاقاتها مع روسيا وإيران والصين، وبالتالى إجبارها على الانضمام للحرب الأمريكية على ما يسمى بالإرهاب الأصولى، مما أدى إلى إخفاق هذه الدول خصوصًا المطلة على بحر قزوين فى التوصل إلى تسوية مقبولة حول الوضع القانونى للبحر من جهة، وحول اقتسام ثروة الطاقة من جهة أخرى[٥٢].

كما أن ازدياد حجم الارتباط العسكرى والتسليحى بين الولايات المتحدة والعديد من دول المنطقة أدى إلى وقوع دول المنطقة فى تبعية لواشنطن فى قضايا التسلح والأمن.

إضافة لما سبق، قامت الإدارة الأمريكية بنقل بعض التجهيزات والمهمات الاستراتيجية من قاعدة (انجرليك) التركية إلى قاعدة (أبشرون) فى أذربيجان[٥٣]. وإقامة محطات لطائرات الاستطلاع (أواكس) فى قيرغيزيا، فاعتبرته روسيا ركيزة لتأسيس منظومة موحدة لجمهوريات آسيا الوسطى، وفى الوقت ذاته، مثلت مدخلاً شرعيًا للاختراق الأمنى وللسيادة الوطنية لدول آسيا الوسطى وبحر قزوين، سواء كان ذلك من قبل واشنطن أم موسكو.

الخـاتمـة:

إن تقاطع المصالح الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا تجاه آسيا الوسطى وبحر قزوين يندرج فى سياق صراع القوى العظمى، ويمثل حلقة من حلقات الصراع التاريخى بين القوى الكبرى تجاه المناطق الحيوية فى العالم.

ولمّا اعتبرت منطقة آسيا الوسطى ذات طابع حيوى هام، فقد أضحت مسرحًا لهذا الصراع الذى أخذ أبعادًا متعددة، ومعتمدًا على وسائل متنوعة. فالولايات المتحدة الأمريكية قامت بصياغة استراتيجياتها على النحو الذى يحقق لها أهدافها القومية العليا، هذا من جانب. وتحجيم النفوذ الروسى وإبعاده، من جانب آخر. وفى المقابل انتهجت روسيا استراتيجية عمادها، مواجهة تمدد النفوذ الأمريكى فى هذه المنطقة التى تعتبرها منطقة من مناطق نفوذها منذ ما يقارب من خمسة قرون. وبالرغم من التنافس المتسارع والمتصاعد بين الطرفين منذ مطلع التسعينيات، وما تحقق لديهما من بعض الأهداف، فإن هناك العديد من المعيقات التى أحالت دون تحقيق منال كل منهما.

وعليه فإن بوصلة الصراع تتجه نحو الانحراف تدريجيًا، مع أن استشراف مستقبل هذا الصراع لا يوحى بتصادم عسكرى، بقدر ما ينحو باتجاه طابع سياسى واقتصادى. أما تداعيات التقاطع فى المصالح بين واشنطن وموسكو على دول المنطقة، فتشير الدلائل والتطورات إلى تفاقم الأزمات السياسية لهذه الدول، ناهيك عن انحرافها عن مسارها الديمقراطى، وتزايد انكشافها الأمنى وتقليص سيادتها الوطنية، كونها استقطبت تدريجيًا من قبل طرفى الصراع.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) C.R. Mitchell, The Structure of International Conflict, London, Macmillan,1981.

(2) Sam .C. Sarkesian (ed), Nonnuclear Conflict in the Nuclear age Praeger, 1980, p.125.

(3) Ibid.

(٤) هانز مورجنثاو، السياسة بين الأمم، ط١، تعريب خيرى حماد، القاهرة: الدار القومية، ١٩٦٥، ص ٥٣.

(٥) المرجع السابق، ص ٦٨.

(٦) نفس المرجع.

(7) Raymond Aron, "The Evolution of Modern Strategic thought", in Alastair Buchan (ed), Problems of Modern Strategy, London, Chatto and windus, 1970, P.15.

(8) Urs Schwarz, "Great Power intervention in the modern world", in ALastair Buchan, op. cit, p. 189.

(٩) محمد على العويني، العلاقات الدولية المعاصرة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٨٢، ص ٣٦ - ٣٨.

(١٠) جمال زهران، قياس قوة الدولة، المستقبل العربي، العدد١٤٦، ١٩٩١، ص ٥٢.

(١١) كاظم نعمة، العلاقات الدولية، ج١، بغداد: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٩، ص ١٢٧.

(١٢) العويني، مرجع سابق، ص ٤٧.

(١٣) صدقة فاضل، موجز نظرية السياسة الخارجية، التعاون، العدد ٣٨، ١٩٩٥، ص١٢٣.

(١٤) غسان سلامة، قوة الدولة وضعفها - بحث فى الثقافة السياسية العربية، المستقبل العربى، العدد ٩٩، ١٩٩٧، ص ٩٧.

(١٥) صافيناز محمد أحمد، ثروات بحر قزوين... تنافس دولى فى وسط آسيا، السياسة الدولية العدد ١٥٩، يناير ٢٠٠٥، ص ١٧٨.

(16) Nasib Nassibli, Azerbaigans Geoplitics and oil Pipeline Issue, perceptions, Dec. 1999 - feb. 2000.

(١٧) بشير عبد الفتاح، ابعاد التعاون العسكرى بين روسيا وايران، مختارات ايرانية، العدد٩، ابريل ٢٠٠١

Http:// www.Albainah.net

(١٨) أحمد دياب، أمريكا وروسيا ... حدود الاختلاف وآفاق التعاون، السياسة الدولية، العدد ١٦٠، يوليو ٢٠٠٥، ص١٦٤.

(١٩) بشير عبد الفتاح، أبعاد التعاون العسكرى بين روسيا وايران، مرجع سابق.

(٢٠) لماذا يستمر التعاون النووى بين روسيا وايران؟ أخبار الخليج البحرينية، ٢١ يناير، العدد ٩٠٦٩، ٢٠٠٣.

(٢١) خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ على الأوراسيا، السياسة الدولية، العدد ١٦١، يوليو ٢٠٠٥، ص ٢٦٩.

(٢٢) محمود خليل، إعادة انتشار توزيع القوات الأمريكية، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص ٢٤٤.

(٢٣) المرجع السابق، ص ٢٤٦.

(٢٤) مصباح الله عبد الباقى، قواعد أمريكية فى افغانستان... لماذا؟

Http:// www.islamonline.net.

(٢٥) عاطف عبد الحميد، التناقض الروسى - الأمريكى فى جورجيا... إعادة رسم الخريطة، دراسة بصفحة قضايا وتحليلات، الجزيرة نت.

(٢٦) جمال مظلوم، التعاون الصينى - الروسى فى إطار منظمة شنغهاى، السياسة الدولية العدد ١٦٤، أبريل ٢٠٠٦، ص ٦٠.

(٢٧) نايلى نبيل، المشروع الإمبراطورى فى السياسة الأمريكية: من التطهير التبشيرى إلى استراتيجية الصدمة والترويع.

Http:// www.arabreewal.com /index.php2.

(٢٨) أحمد عبد الحليم، الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير ٢٠٠٢، ص ٥٠.

(٢٩) صافيناز محمد أحمد، ثروات بحر قزوين، مرجع سابق، ص ١٨١.

(٣٠) المرجع السابق، ص ١٨١.

(٣١) المرجع نفسه، ص ١٨٢.

(٣٢) حسام سويلم، القوات العسكرية فى آسيا الوسطى، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦، ص ٨٣.

(٣٣) أحمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح فى الساحة الدولية، السياسة الدولية، العدد ١٤٧، يناير، ٢٠٠٢، ص ٤٧.

(٣٤) محمود خليل، إعادة انتشار توزيع القوات الأمريكية، مرجع سابق، ص ٢٤٤.

(٣٥) خالد عبد العظيم، الصراع على النفوذ فى الأوراسيا، مرجع سابق، ص ٢٦٩.

(٣٦) سويلم، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٣٧) المرجع السابق، ٨٤.

(٣٨) مصباح الله عبد الباقي، قواعد أمريكية في أفغانستان.... لماذا؟ مرجع سابق.

(٣٩) سويلم، مرجع سابق، ص ٨٤.

(٤٠) سعيد عبد الحميد، بحر الخزر..... بؤرة تنافس دولي وسط آسيا:
Http://www.Islamonline.net/ Arabic/politics/ 2001/ 08/Article 21.

(٤١) خالد عبد العظيم، مرجع سابق، ص ٢٦٨.

(٤٢) محمد أسامة عبد العزيز، السياسة الدفاعية الروسية في بداية القرن الحادي والعشرين، السياسة الدولية، العدد ١٤٢، أكتوبر ٢٠٠٠، ص ٢٤٩

(٤٣) فوزي درويش، التنافس حول بحر قزوين، السياسة الدولية، العدد ١٤٣، يناير، ٢٠٠١، ص ٢٥٦.

(٤٤) المرجع السابق، ص ٢٥٧.

(45) Tyler. Marshal. Caspian sea. oil in Tinderbox. Kansas star. 8 morch. 1999.

(٤٦) سويلم، مرجع سابق، ص ٨٣.

(٤٧) عاطف عبد الحميد، أبعاد الصراع على نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين، السياسة الدولية، العدد ١٦٤، إبريل ٢٠٠٦، ص ٧٨.

(٤٨) المرجع السابق، ٧٩.

(٤٩) عبير ياسين، أمريكا: فلتسقط الديمقراطية في آسيا الوسطى:
Http://www.islamonline.net/arabic/politics/2003/01/article.23.shtml.

(٥٠) شيرين فهمي، آسيا الوسطى... عصيته على الديمقراطية.
Http://www.islamonline.net/Arabic/politics/2005/800/Arabic.24.shtml.

(٥١) سعيد عبد المجيد، بحر الخزر... بؤرة تنافس دولي وسط آسيا، مرجع سابق.

(٥٢) شريف مبروك، إيران والحصار الأمريكي في آسيا الوسطى، مختارات إيرانية، العدد ٦٢، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ٥٣.

(٥٣) المرجع السابق.